

القانون العضوي هو نوع من التشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعية بموجب تكليف من المشرع الدستوري. يُعنى هذا القانون بتنظيم مجالات تعتبر استراتيجية أو ذات أهمية خاصة للدولة، يتمتع القانون العضوي بمجموعة من الخصائص: ● الرقابة السابقة: يخضع القانون العضوي لرقابة سابقة من المجلس الدستوري، هذا المجلس للموافقة قبل أن يصبح ساري المفعول . ● المجالات المحددة: يركز القانون العضوي على قضايا ذات طابع دستوري، مما يجعله أداة لتنظيم المؤسسات الدستورية ● أعلى مرتبة قانونية: يعتبر القانون العضوي أعلى مرتبة من القوانين العادية، ● التكامل مع الدستور: يُعتبر القانون العضوي مكملً للدستور، [٥] أمثلة على القوانين العضوية في الجزائر قانون الانتخابات: الأمر رقم 21-01: يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الانتخابية ويحدد القواعد المتعلقة بالانتخابات العامة والمحلية. قانون المالية: القانون العضوي رقم 18-15: يتعلق بقانون المالية ويهدف إلى تنظيم الميزانية العامة للدولة، قانون الصحة: يُعنى بتنظيم السياسة الصحية للدولة، ويحدد الإطار القانوني الذي ينظم القطاع الصحي في الجزائر. قانون العالم : ينظم حرية الإعلام والصحافة في البلد، ويحدد القواعد المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام. قانون الأحزاب السياسية: يُنظم تأسيس الأحزاب السياسية وعملاتها، يتميز بأنه أقل مرتبة كتنظيم سياسي أو فرعي لسياسة الدولة، ويكون قابلاً للتعديل والإلغاء من قبل المشرع ● يتمتع القانون العادي بمجموعة من الخصائص: دون الحاجة لتكليف من المشرع الدستوري. ● المرتبة القانونية: يُعتبر أقل مرتبة من القوانين العضوية، المفعول. [٥] أمثلة على القوانين العادية: القانون الجنائي: يتناول الجرائم والعقوبات المرتبطة بها. أوجه الاختلاف التسلسل الهرمي المعياري: ويكمن الفرق الرئيسي بين كل القانونين في التسلسل الهرمي التنظيمي الخاص بهما. المسائل المنظمة: هناك اختلاف آخر يتعلق بالمواضيع التي ينظمونها. القوانين الأساسية مسؤولة عن تنظيم الجوانب الأساسية لتنظيم الدولة وعمل مؤسساتها، الأغلبية اللازمة للموافقة: وتتطلب الموافقة على القوانين العضوية الأغلبية المطلقة، الأغلبية البسيطة فقط. 4 . وذلك لأنها تؤثر على علوة على ذلك، 5 . 4 . المثال، 1. الجهة المصدرة 2. الهدف من التنظيم 3. الرقابة الدستورية 4. الإجراءات التشريعية يساهم كل من القانونين في تشكيل السياسات العامة للدولة، حيث يحدد القانون العضوي الإطار العام للسياسات المهمة، يمكن تعديل كل النوعين من القوانين، 5 مقارنة بالقانون العادي. أوألاً: مجال تطبيق القانون العضوي أهميتها. 1 . 2 . 3 . الاجتماعية. ثانياً: مجال تطبيق القانون العادي 1 . 2 . قوانين الصحة العامة: تشمل تنظيم الخدمات الصحية وضمان حقوق المرضى أولاً: مجالات إصدار القوانين العضوية والتي تعكس أهمية هذه المجالات في تنظيم الدولة. ● التنظيم الإداري: قوانين تحدد كيفية إدارة المؤسسات الحكومية والهيئات الاستشارية. ثانياً: مجالات إصدار القوانين العادية تُصدر القوانين العادية في مجالات متعددة تشمل كل ما يتعلق بالحياة اليومية للمواطنين. ● الاقتصاد: قوانين تنظم النشاط الاقتصادي، القانون العضوي يساعد في تحقيق توازن بين السلطات القانون العادي ● تنظيم الحياة اليومية: ينظم القانون العادي مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين، مما يسمح للسلطة التشريعية بالتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بسرعة أكبر ● تطبيق مبدأ التدرج: يساهم في تطبيق مبدأ التدرج بين القوانين، [٥] الخاتمة يمكننا أن نستنتج كما أن الرقابة العامة. يُعد القانون العادي عنصراً أساسياً في تنظيم العلاقات اليومية بين حيث يوفر إطاراً قانونياً يضمن العدالة ويعزز من كفاءة الأداء الحكومي. الدستورية على القوانين العادية تساهم في حماية المبادئ الأساسية للدستور وتعزز من ثقة المواطنين في النظام القضائي. تعقيد النظام القانوني الجزائري ويبرز أهمية كل منهما في تعزيز المشروعية والاستقرار.